



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .

يقول الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - بعد أن انتهى من الكلام عن طرق الخبر تواتراً وآحاداً ، ثم بين الآحاد وأنواعه وأقسامه : مشهور وعزيز وغريب ، وما يتعلق بذلك .

انتقل إلى الكلام عن الغرابة أو الغريب وهو :

ما رواه واحد في طبقة فأكثر ؛ يعني الغرابة قد يكون في طبقة واحدة ، وقد يكون في أكثر من طبقة ، ومن هنا يقول الحافظ :

" ثم الغرابة إما أن تكون :

" في أصل السند " أو لا فالأول الذي في أصل السند الفرد المطلق .

والثاني : الذي ليس في أصل السند الفرد النسبي ويقل إطلاق الفردية عليه - أي الفرد النسبي " .

هنا الحافظ - رحمه الله تعالى - يبين ما يتعلق بالغرابة هذا في " النخبة " ، يقول في " النزهة " :

" ثم الغرابة إما أن تكون :

في أصل السند : أي في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ، ولو تعددت الطرق إليه ، وهو طرفه الذي فيه الصحابي " .

أو ، لا - يعني - لا تكون في أصل السند ولكن تكون في أحد المواضع في الإسناد .  
قال : " أو ، لا يكون كذلك - يعني ليس في أصل السند الغرابة - ، بأن يكون التفرد  
في أثناءه ، كأن يرويه عن الصحابي أكثر من واحد ، ثم يتفرد بروايته عن واحد  
منهم شخص واحد " .

إذا المراد بقوله : " في أصل السند " .

هل المراد به الصحابي ؟

أم المراد به الراوي عن الصحابي ؟

ظاهر كلام الحافظ هنا :

" في الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ، ولو تعددت الطرق إليه ، وهو  
طرفه الذي فيه الصحابي " : يعني يكون التفرد في الصحابي ؛ بمعنى لم يروه من  
الصحابة إلا فلان ولو تعددت الطرق إليه ، أو أن يكون التفرد في أثناءه كأن يرويه  
عن الصحابي أكثر من واحد ، ثم يتفرد بروايته عن واحد منهم شخص واحد ، وإن  
كانت العبارة الثانية تفيد أن أصل السند التابعي الراوي عن الصحابي وهذا هو  
الظاهر ؛ بمعنى لا يرويه عن هذا الصحابي إلا هذا التابعي فهنا يكون التفرد في أصل  
السند .

قبل أن ندخل في الغرابة والتفرد ، لماذا يعني تناولها الحافظ ابن حجر وتناولها  
المحدثون ؟

قالوا : التفرد والغرابة ؛ التفرد بأن يرويه واحد ، والغرابة كذلك مظنة واحتمال  
للوهم والخطأ ليس جزماً ؛ ولكن مظنة واحتمال ، وبهذا يظهر أن أصل السند ليس

الصحابي ؛ لأن الصحابة كلهم - رضوان الله عليهم - أدوا ما سمعوا فيكون أصل  
السند الراوي عن الصحابي والله أعلم ، طيب .

قال : " فالأول الفرد المطلق :

كحديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته " ، قال : " تفرد به عبد الله بن دينار  
عن ابن عمر " وهذا يؤكد ما سبق أن أصل السند ليس الصحابي ولكن التابعي  
المتفرد عن الصحابي عبد الله بن دينار - رحمه الله تعالى - من حفاظ الحديث .  
قال : " وقد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد ، كحديث شعب الإيمان ، تفرد به  
أبو صالح عن أبي هريرة ، وتفرد به عبد الله بن دينار عن أبي صالح " : يعني ما  
رواه عن أبي هريرة إلا أبو صالح ، ولم يروه عن أبي صالح إلا عبد الله بن دينار ؛  
يعني يقصد الحافظ أن التفرد في أصل السند قد يكون من جهة التابعي  
وكذلك تابع التابعي .

ثم قال : " وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم " : يعني ، مثل : حديث  
" إنما الأعمال بالنيات " لم يروه من الصحابة إلا عمر - رضي الله عنه - كما مر  
معنا ، ولم يروه عن عمر إلا علقمة ، ولم يروه عن علقمة إلا محمد التيمي ، ولم  
يروه عن التيمي عن محمد بن إبراهيم التيمي لم يرويه عنه إلا يحيى بن سعيد  
الأنصاري ، ثم رواه عن يحيى بن سعيد أشخاص أو عددٌ كبيرٌ جدًا قيل قاربوا  
سبعمائة وقيل غير ذلك .

فيقول الحافظ :

" وقد يستمر التفرد في جميع رواته أو أكثرهم " : يعني في كل طبقة من طبقات  
السند يكون الراوي عن هذه الطبقة واحد أو عن أكثرهم .

قال : " وفي مسند البزار " : مسند البزار مطوع بعنوان " البحر الزخار " ومشهورٌ بمسند البزار ؛ وهو مُرتبٌ على أسماء الصحابة يذكر فيه البزار تفردات الرواة بعضهم عن بعض ، وكذلك المعجم الأوسط للطبراني ، مسند البزار مرتب على الصحابة ، المعجم الأوسط للطبراني مرتب على الشيوخ ، على شيوخ الطبراني من أول اسمه ألف من أول اسمه باء إلى الياء ، كذلك الطبراني يروي في هذا المعجم الأوسط الأحاديث الغرائب والتي حصل فيها تفردات ، فالبزار والطبراني اهتما بذلك

قال : " وفي مسند البزار ، والمعجم الأوسط للطبراني أمثلة كثيرةٌ لذلك " ، كذلك الدارقطني له كتاب طُبع ترتيبه وطبعت بعض أجزاءه بعنوان " الأفراد والغرائب " .

قال : " والثاني الفرد النسبي " .

النوع الأول : الفرد المطلق وهو : أن يحصل التفرد في أصل السند ليس الصحابي وإنما الراوي عن الصحابي ، وقد يكون التفرد في طبقة التابعي وتابعي التابعي وتابع تابع التابعي فأكثر ، فيقال له : الفرد المطلق ، وقد يكون التفرد لا في أصل السند ، وهذا النوع الثاني وهو : الفرد النسبي .

قال الحافظ - رحمه الله تعالى - :

" والثاني : الفرد النسبي " ، طيب .

لماذا سمي نسبياً ؟

قال لك : " سمي نسبياً لكون التفرد حصَلَ بالنسبة إلى شخص مُعَيَّن ، وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً " : يعني ؛ قد يأتي الحديث من طرق يرويه عدة من

الرّوَاة ، ويحصل تفرّد راوي عن بعض هؤلاء الرّوَاة ، لا يُشركه راوٍ آخر في الرواية عنه ؛ فهنا حصل تفرّد مطلق ؟  
لا ، نسبيّ بالنسبة لراوٍ معين .

ولذلك الحافظ يقول هنا : " وإن كان الحديث في نفسه مشهوراً " أي : لم يحصل التفرّد في كل طبقاته ؛ وإنّما بالنسبة لراوٍ فقط .

قال : " ويقالُ إطلاقُ الفرديّةِ عليه " : يعني ؛ لا يُقال في الفرد النسبيّ بأنّه حديثٌ فردٌ ؛ لأنّ الحديث الفرد ما تفرّد به الراوي في أصل السند ؛ يعني التابع عن الصحابي فمن بعده إن حصل .

قال : " لأن الغريب والفرد مترادفان " في اللّغة ، الغريب : ما رواه واحد ، والفرد ما رواه واحد .

قال : " لأن الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحاً " فالغريب والفرد وإن كانا مترادفان يعني ؛ بمعنى أحدهما بمعنى الآخر .

" إلا أن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقيلته ؛ فالفرد أكثر ما يُطلقونه على الفرد المطلق " ؛ ولذلك تجد أحياناً الدّارقطني ، الطبراني ، البرّار يعني غيرهم من المُحدّثين ، يقولون : هذا حديثٌ فردٌ ، أو إسنادٌ فردٌ ؛ هنا تفهم أنّه فردٌ مُطلق ، حصل التفرّد من جهة التابع عن الصحابي ، أو فمن بعدهم ، وقد يطلقون عليه الغريب ، فيكون غريباً نسبياً يعني ؛ بالنسبة لراوي .

قال : " وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما " : يعني ؛ إذا أطلقوا الاسم .

الاسم : بمعنى فردٌ غريبٌ ؛ لأنّ المُحدّثين إمّا أن يُطلقون الاسم فيُغاïرون بينهما ، وإمّا يُطلقون الفعل تفرّد به فلان فإن أطلقوا الفعل لا يفرقون بينهما .

قال الحافظ : " وأما مِنْ حَيْثُ اسْتِعْمَالُهُمُ الْفِعْلَ الْمُشْتَقَّ فَلَا يُفَرِّقُونَ ، فَيَقُولُونَ فِي الْمُطْلَقِ وَالنَّسْبِيِّ تَفْرِدُ بِهِ فُلَانٌ ، أَوْ أُغْرِبُ بِهِ فُلَانٌ " .

هنا لما يقول : " تفرد به فلان " لا يعنون به أنه فرد مطلق .

وإذا قالوا : " أغرب به فلان " لا يعنون به أنه فرد نسبي ، طيب .

### كيف عرف هذا ؟

يقول لك الحافظ : سهل ، انظر ، تأمل ، هل هم أطلقوا الاسم أم الفعل ؟

الاسم ، مثل : فرد ، غريب ، والفعل ، مثل : تفرد وأغرب ؛ فإن أطلقوا الاسم غايروا ، فالفرد للتفرد المطلق ، فالفرد ؛ للتفرد المطلق ، والغريب ؛ للتفرد النسبي

وأما إذا أطلقوا الفعل ، فقالوا : " تفرد وأغرب " فلا يفرقون بينهما قد يطلقون هذا على هذا وهذا على هذا ، طبعًا هذا الحافظ - رحمه الله تعالى - ؛ الحافظ ابن حجر لاحظ استعمال المحدثين كثرة ، إيش معنى استعمال المحدثين كثرة ؟

يعني الغالب في استعمال المحدثين التفريق بين إطلاق الاسم والفعل ؛ فإذا أطلقوا الاسم فرقوا ، وإذا أطلقوا الفعل لم يفرقوا .

جاء بعض من لا يُحسن علم المصطلح ممن يدعي التفريق بين منهج المتقدمين والمتأخرين ، ويدعي أن الحافظ ابن حجر - كما يقال - أن الحافظ ابن حجر يعني تحكّم في المصطلح فأطلق بعض الاصطلاحات على خلاف ما كان عليه المحدثين ، نقول لهذا المتكلم : أنت ظلمت الحافظ ابن حجر ، لاحظوا أن الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - هنا ، ماذا يقول ؟

يقول -رحمه الله تعالى - : " إلا أن أهل الاصطلاح غايروا " ، قال ثم قال : " وأما  
من حيث استعمالهم " ؛ أي أهل الاصطلاح .

فإدًا ، الحافظ ابن حجر يراعي في هذه الاصطلاحات استعمال المحدثين ؛ ولكن  
ذاك الغبي الذي لم يفهم علم الحديث ، ولم يفهم المصطلح يظن أن الحافظ  
يتحكم لأنه يجد أمثلة أخرى بخلاف ما قاله الحافظ ، فيقول : " لا ، ليس كما قال  
الحافظ " .

يا من لم تحسن هذا العلم ، يا من غباؤه أكثر من ذكائه :  
الحافظ ابن حجر أشار إلى هناك من يستعمل هذه الاصطلاحات بغير هذا  
الاستعمال ، لكن هو ذكر لك هنا الأكثر ومعروف عند العلماء أن تقرير القواعد  
وتأسيس الضوابط ونحو ذلك يكون الحكم فيه للأكثرية الغالبة ، مع الإشارة إلى أن  
هناك من قد لا يستعمل نفس الاستعمال هذا .

فالذي أريد أن أبينه لكم ألا تغتروا بمن يأتي ويقول الحافظ ابن حجر وابن الصلاح  
هؤلاء متأخرون وهناك متقدمون ، ولعل من الكلمات التي قالها بعض العلماء -  
يعني - في هذا المنهج الخبيث الذي يطعن في الحافظ ابن حجر وابن الصلاح وحتى  
الخطيب البغدادي ، يقول : " هذا هدم للدين من الداخل هذا المنهج " ؛  
التفريق أو استعمالات المتأخرين بخلاف استعمالات المتقدمين قد توجد  
اختيارات لهم لكن لا يعني أن منهج المتأخرين منهج منحرف أو ضال أو منهج لا  
يلتفت إليه .

ومن النكت الظريفة - يعني - اختيارات بعض المتأخرين لبعض الأمور لا يعني أنهم  
أتوا بمنهج جديد وبمنهج مخالف منحرف ؛ لا ، لا يعني ذلك .

ومن النكت الظريفة في ذلك ما ذكره بعض العلماء ردًا على هؤلاء ، قال : " أنتم يا أصحاب المتقدمين والمتأخرين تقولون إن الحافظ ابن حجر ونحوه من العلماء متأخرون وأن المتقدمين نقدم منهم " ، فقال لهم : أنتم يا أصحاب هذا المنهج متأخرون ، والحافظ ابن حجر وابن الصلاح ونحوهم متقدمون عليكم ، فمنهجهم مُقدّمٌ على منهجكم .

فلماذا كان اختياركم أولى من اختيارهم ؟!!!  
ولا شك أن هذا كما يقال إفحامٌ لهؤلاء الذين لا يحسنون هذا العلم .

طيب ؛ قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - :  
" وقريبٌ من هذا اختلافهم في المنقطع والمرسل هل هما متغايران أو لا ؟  
فأكثر المُحدِّثين على التغير ، لكنه عند إطلاق الاسم " ؛ فإذا قالوا : " مُنقطع " رادوا به عدم الاتصال في أحد طبقاته في غير صورة المرسل .

قال : " فأكثر المُحدِّثين على التغير ، لكنه عند إطلاق الاسم ، وأما عند استعمال الفعل المُشتق فيستعملون الإرسال فقط ، فيقولون : أرسله فلان ، سواء كان ذلك مُرسلاً أو مُنقطعاً " .  
فإذا أطلقوا الاسم غيروا بين المرسل والمُنقطع ، وإذا أطلقوا الفعل فيطلقون ، أولاً يستعملون كلمة " أرسله " على المُنقطع وعلى المرسل .

قال : " ومن ثم أطلق غير واحدٍ ممن لم يلاحظ مواضع استعماله على كثيرٍ من المُحدِّثين على أنهم لا يغيرون بين المرسل والمُنقطع " ؛ يعني لم يلاحظ الاستعمال .

وحقيقة الحافظ ابن حجر لقب بـ " أمير المؤمنين في علم الحديث " ، وأمير المؤمنين في علم الحديث هذه تُعتبر من أعلى درجات أوصاف المُحدِّثين ، فيقولون : " الحاكم " ، ويقولون : " المُحدِّث " ، ويقولون : " أمير المؤمنين " ؛ فأمير المؤمنين من أعلى الدرجات في ذلك . طيب ؛ قال : " وليس كذلك " ؛ يعني ليس أنهم لا يغيرون بين المُرسَل والمُنقَطع ، إذا أطلقوا الاسم غايروا ، إذا أطلقوا الفعل استعملوا " أرسله " ومرادهم : " أرسله " ولا يفرقون حينها بين المُرسَل والمُنقَطع .

قال : " وقلّ من نَبّه على النكته في ذلك ، والله أعلم " .  
ثم انتقل إلى الكلام عن الحديث :  
" الصحيح والحسن " .

ولعلي أقف عند هذا الحد ونستكمل - إن شاء الله - في اللقاء القادم .

وصلّى الله وسلّم على نبينا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين .



فريق صيانة السلفي للتفريغات  
معهد الميراث النبوي